الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

أزمة الكرامة الانسانية طويلة الأمد

لمحة عن المناشدة الموحدة للعام 2010 من أجل الأراضي الفلسطينية المحتلة
كانون أول 2009

تتطلب المناشدة الموحدة للعام 2010 في الاراضي الفلسطينية المحتلة ما مجموعه 664,473,688 دولار أمريكي من أجل مشاريع تهدف الى دعم نطاق من التدخلات الانسانية والمبكرة لاعادة الوضع كسابقه للشعب الفلسطيني. وتتضمن هذه المشاريع 89 سيتم القيام بها من قبل مجتمع المؤسسات الغير ربحية المحلية والدولية بالاضافة الى 147 مشروع لوكالات الأمم المتحدة و. لقد تم تصنيف جميع سكان قطاع غزة الى جانب سكان القدس الشرقية ومنطقة ج من الضفة الغربية، بما فيها المناطق الواقعة بالقرب من المستوطنات الاسرائيلية والمناطق المجاورة للجدار على أنها مناطق ذات اولوية من حيث الحاجة الى المساعدة الانسانية والحماية. وتشكل قطاعات الغذاء والدفع نقدا مقابل العمل والمساعدات النقدية ما يقارب الثلثين من متطلبات التمويل لهذا العام.

الإحتياجات والمسببات:

يواصل الفلسطينيون الذي يقبعون تحت الاحتلال الاسرائيلي في مواجهة ازمة كرامة الانسان والمتمثلة في تضييق واستنزاف اسباب العيش، التجاهل المستمر لحقوق الانسان الاساسية والاعتماد القسري على المساعدات الدولية الامر الذي يؤثرعلى كافة جوانب حياتهم اليومية.

قطاع غزة: الحصار المستمر، 1.4 مليون شخص «محبوسون في الداخل» :

شهدت السنة الماضية واحد من أكثر الفترات عنفاً التي مر بها المدنيين الفلسطينيين منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي في عام 1967. وفي الفترة الواقعة بين 27 ديسمبر 2008 و 18 يناير2009، عانى 1.4 مليون فلسطيني ممن يقطنون في قطاع غزة من القصف المتواصل والمكثف أرضاً، بحراً وجواً في سياق حملة الاجتياح العسكرية الاسرائيلية الملقبة « بالرصاص المصبوب»، والتي اطلقت بهدف منع أطلاق الصواريخ النارية العشوائية من قطاع غزة. ومع الاغلاق المحكم لحدود قطاع غزة، فلم يعد السكان يملكون ملاذ أمناً اذا أن ملاجئ الطوارئ المدارة من قبل الامم المتحدة قد تعرضت هي الأخرى الى أضرار جسيمة مباشرة. وفي غزة، امتاز الصراع الدائر بوقوع خسائر بشرية من المدنيين الفلسطينيين الى جانب احداث اضرار واسعة النطاق للممتلكات الفلسطينية والبنية التحتية.

ان العملية العسكرية «الرصاص المصبوب» قد ادت بشكل كبير الى زيادة سوء الظروف الناجمة نتيجة للحصار المفروض من قبل إسرائيل في حزيران 2007، والذي تبع تولي حماس للسلطة. وسيستمر الحصار حتى الان، واضعاً قيود كبيرة على عمليات الاستيراد، مع حظر جميع عمليات التصدير بشكل تام، وحرمان حقوق غالبية الغزيين في الخروج من قطاع غزة.

واستمر الاقتصاد في الضمور والضعف و انهار القطاع الخاص بشكل شبه كامل، وقد ادى الحصار الى منع عمليات الترميم والتحسينات للبنية التحتية العامة وللمرافق والى حدوث عجز في توافر الوقود والسيولة النقدية. ان ظروف المعيشة تستمر في الانحطاط والتدهور، كما هو الحال بالنسبة للظروف الخاصة بقطاعات الخدمات، المياه والصرف الصحي.

لقد قدم دعم المانحين، بعد اطلاق نداء الاستغاثة العاجل لغزة في فبراير2009، خدمات حيوية لتلبية بعض احتياجات الغزيين، مع ذلك، فقد شكل الحصار عامل رئيسي في منع إعادة الإعمار وإعاقة الجهود المبذولة لاعادة الوضع الى ما كان عليه. و مع فرض اسرائيل قيوداً على ادخال مواد الانشاء وفشلها في المصادقة على مقترح الامم المتحدة لمشاريع الاعمار المحتاج اليها، يبقى مستوى الحاجة مرتفعا وكذلك الحال بالنسبة لمسألة الاعتماد على المساعدات الدولية. اضف الى ذلك المشاكل الناجمة عن البيئة التشغيلية برمتها في قطاع غزة والتي اعاقت عملية امداد المساعدات الانسانية الأساسية والفاعلة.

الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية: تنقل أفضل ولكن قيود على الوصول الى الاراضي، والموارد وحيز التوسع.

كان هنالك في الضفة الغربية تحسينات هامة في التنقل وحركة الفلسطينين بين المدن الرئيسية الواقعة شرقي الجدار، بعد رفع بعض العوائق و تسهيل الاجراءات على بعض نقاط التفتيش. بالاضافة الى ذلك، فان مستوى الخسائر البشرية في الصراع انخفضت بشكل ملحوظ. مع ذلك واصلت اسرائيل منع الفلسطينيين من الوصول الى أراضيهم

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

والوصول الى الموارد من خلال فرض نظام قيود مؤلف من عدة طبقات، الامر الذي كان سمة مميزة للاحتلال الاسرائيلي، شاملة على: معيقات التنقل، توسع المستوطنات والثكنات الإستيطانية، اقامة الجدار، بالاضافة الى تطبيق انظمة التقسيم والتخطيط التي تحرم الفلسطينيين من القدرة على توسيع وتطوير مجتمعاتهم. اظهرت دراسة اجريت من قبل مكتب الأمم المتحدة الشؤون الانسانية ان 13 ٪ فقط من الاراضي في محافظة بيت لحم متاحة للتنمية والتطور الفلسطيني.[4]

الى جانب ذلك، يستمر الوضع في القدس الشرقية في التدهور: حيث ان غالبية الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة لا يزال يمنع من الدخول الى المدينة، بينما يواجه السكان الفلسطينيون في المدينة ظروفاً معيشية صعبة بسبب عدم التكافؤ في توزيع المصادر و تعريض الآلاف منهم لخطر النزوح إما من خلال عمليات الاخلاء أو هدم المنازل. ان ما يقدر بـ 60,000 فلسطيني مقدسي يواجهون خطر النزوح بسبب احتمالية هدم منازلهم من قبل السلطات الاسرائيلية وذلك لعدم توفر رخص البناء أو بسبب عمليات الاخلاء كنتيجة لنشاطات الاستيطان الاسرائيلي.[5]

الإحتياجات

وبينما تم تسجيل بعض التقدم في عدد من مؤشرات الاقتصاد الكلي والمساهمات المالية الضخمة من قبل المجتمع الدولي، إلا ان اداء الاقتصاد الفلسطيني في مجمله يبقى ضعيفاً، مع معدلات مرتفعة بشكل مستمر للبطالة والفقر، وبالتحديد في قطاع غزة.

- ما يقارب ٪40 من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي
- حوالي ٪90 من المياه المزودة الى سكان غزة تعتبر غير آمنه وصالحة للشرب وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية؛ اما في الضفة الغربية فما يقارب ٪10 من السكان يقطنون في مجتمعات لا تمتلك شبكات خاصة للمياه، دافعة بذلك هذه المجتمعات الفقيرة، الى دفع مبالغ قد تصل إلى عشرة اضعاف معدل سعر مياه الشبكات.[1] من اجل الحصول على صهاريج مياه.
- ادى الحصار و الإنقسامات الفلسطينية الداخلية والعدوان الاسرائيلي "الرصاص المصبوب" الى اضعاف وتقويض قدرة النظام الصحي في غزة على العمل بشكل مناسب، مما أدى إلى انخفاض كلي في نوعية الخدمات الصحية المقدمة للسكان. أما في الضفة الغربية، فان عوائق التنقل تعيق من عملية وصول المرضى والطاقم الطبي الى المرافق الصحية، وبالتحديد الى المستشفيات في القدس الشرقية. هناك حاجة ضرورية وماسة للدعم النفسي الاجتماعي لعلاج الاثر الذي خلفه عدوان "الرصاص المصبوب".
- إن الطلاب الفلسطينيين يواجهون وبشكل متزايد منشأت تربوية مكتظة وغير كافية وهم يسجلون اداءاً ضعيفاً في الإمتحانات المتعارف عليها.
- في غزة، نزح مايزيد عن 20,000 شخص خلال عدوان "الرصاص المصبوب" واجبروا على مواصلة العيش في شقق ايجار، أو في منازل الاقارب أوفي الخيام بالقرب من منازلهم المدمرة. أما في الضفة الغربية، وحتى نهاية سبتمبر 2009 سجلت الفرق الميدانية لمكتب تنسيق الشؤون الانسانية التابع للأمم المتحدة تدمير وهدم السلطات الاسرائيلية لما مجموعه 225 مبنى تعود ملكيته للفلسطينيين، مما ادى الى نزوح 515 فلسطيني أكثر من نصفهم من الأطفال. ويتعرض الآلاف من الفلسطينيين إلى خطر النزوح والتهجير.[2]

أخلت القوات الإسرائيلية 53 لاجئ فلسطيني، من ضمنهم 20 طفلاً في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية في العام 2009. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن هناك 475 فلسطيني آخر يواجهون خطر الإخلاء القسري نتيجة لمخططات التوسع الإستيطاني في هذه المنطقة.

ويعود السبب للمستوى الحالي من الحاجة الى المساعدة الانسانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتحديد مستويات الغذاء والمساعدات النقدية، الى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي والصراع الداخلي الفلسطيني المستمرين، وعلى وجه الخصوص، فان ذلك يعود الى السياسات الاسرائيلية المطبقة في سياق احتلالها المستمر. وبالرغم من المعدلات المرتفعة نسبيا للتعليم في اواسط الفلسطينين، توافر القوى العاملة الماهرة والفرصة الكبيرة للنمو الاقتصادي، الا أن السياسات المطبقة من قبل الحكومة الاسرائيلية، وبالتحديد منذ مطلع سبتمبر2000، تواصل حرمان الفلسطينين من قدرتهم على ممارسة حقوقهم الانسانية الاساسية، تدمير الاقتصاد، خفض فرص العمل الى ادنى مستوياتها وقطع الموارد الاخرى للرزق، بما فيها الزراعة، الرعي والصيد. إن الخروقات الخطيرة للقانون الانساني الدولي وقانون حقوق الانسان من قبل الاسرائيليين والأحزاب الفلسطينية على حد سواء، تستمر في اخذ حيز لها في ظل مناخ يتسم بالحصانة

والافلات من تطبيق العقوبات. إن مثل هذه السياسات تؤدي الى اعتماد متزايد على المساعدات الانسانية والى بروز حاجة متزايدة لتوفير الحماية.

إن اسرائيل، كقوة محتلة، يقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية من أجل توفير وتقديم الاحتياجات الانسانية الاساسية للشعب الفلسطيني.

وعلى الصعيد الفلسطيني الداخلي، فان المحادثات المصالحة الوطنية قد فشلت في تسوية وردم الصدع في السياسة الفلسطينية الداخلية، مما نتج عنه هذا العام انفجارات عرضية للعنف، اعتقال للمعارضين السياسيين، وغيرها من الجهود لفرض السيطرة. وفي غياب الاصلاح والتسوية، فان الصدع يزداد عمقا، مساهما في زيادة صعوبة الظروف التي تواجه المدنيين الفلسطينين.

الاهداف الاستراتيجية للمناشدة الموحدة للعام 2010

1. تقديم المساعدة الانسانية للفئات الأكثر تهميشاً، وتشمل اللاجئين والعائلات الاكثر فقرا في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبشكل رئيسي اؤلئك القاطنين في قطاع غزة، والقدس الشرقية ومنطقة سي، بما في ذلك المناطق المجاورة للمستوطنات الاسرائيلية و المتاخمة للجدار.
2. تقوية البيئة اللازمة لحماية المدنيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة وذلك من خلال: زيادة التأييد والدعم من اجل احترام القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان وبشكل خاص تلكالتي تسلط الضوء على حرية التنقل والوصول؛ ومن خلال برامج الحماية المختلفة.
3. تعزيز المراقبة و رفع التقارير المتعلقة بالوضع الانساني من خلال تطوير المؤشرات الرئيسية من اجل قياس اثر المساعدة المقدمة عن طريق التأكيد على ملء الفجوات والتركيز على الاولويات الموجودة.

الاستجابة

لدى تناولها الاحتياجات الانسانية للشعب الفلسطيني، فان عملية المناشدة الموحدة لعام 2010 تضم عدة شركاء من وكالات الامم المتحدة، السلطة الفلسطينية، والمنظمات الغير ربحية الدولية والوطنية سعياً منها لتطوير استجابة انسانية موحدة ومركزة. ومن خلال هذه المناشدة، ستواصل الوكالات الانسانية القيام بالعمل الضروري والهام من اجل تخفيف حدة الآثار الأكثر سوءاً الناجمة عن الأزمة المتواصلة والتي يتعرض لها الفئات الأكثر تهميشاً من الفلسطينيين، بالإضافة إلى الوقوف في وجه التدهور في ظروف المعيشة. وفي نفس الوقت تسعى الوكالات الإنسانية إلى تقوية البيئة الازمة لحماية المدنيين عن طريق التأييد والمناصرة لحقوق الفلسطينيين الاساسية وفقا للمبادئ المتفق عليها في القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان.

وفي الوقت ذاته، فان المشاريع المدرجة في المناشدة الموحدة ستدعم الاعتماد الفلسطيني على الذات من خلال التدخلات المبكرة للاصلاح والعودة الى الوضع السابق. ان تحديد الاحتياجات الانسانية الحالية والتنسيق لمثل هذه المناشدة قد كانت الخطى الاولى باتجاه تحقيق هذه الاهداف، بالرغم من وجود تحديات هائلة.

ان المناشدة الموحدة تسعى إلى تلبية الاحتياجات الانسانية للشعب الفلسطيني لان اسرائيل لم تعمل على القيام بذلك.

وعلماً ان السيناريو الأكثر توقعاً في هذه المناشدة هو عدم وجود تحسينات هامة في الوضع الانساني لهذه الفئات المهمشة فإن غياب التمويل الكافي للنشاطات التي تشملها هذه المناشدة سيؤدي الى حدوث ضعف اضافي للبيئة اللازمة لحماية المدنيين وتدهور اضافي في المعيشة وسبل كسب العيش، تزامناً مع ارتفاع مستويات الفقر و البطالة وانعدام الأمن الغذائي. وعلى وجه التحديد، فان الدعم من اجل تدخل لاحداث اصلاح مبكر من خلال هذه المناشدة وكذلك من خلال اطر عمل اخرى مثل خطة الاستجابة متوسطة الامد، يعد ضرورياً من أجل ضمان الاستجابة لا تقلل فقط من اثر الازمة طويلة الأمد بل تدعم الاصلاح والعودة الى الوضع السابق أيضاً، تقوي قدرة المجتمعات على استعادة حيويتها وتقلل كذلك من الحاجة الى المعونات.

الطريق الى الامام

فقط من خلال الحل السياسي يمكن وضع أرضية صلبة من أجل التوصل الى السلام، الإستقرار والإزدهار المستقبلي. في هذه الاثناء ومن اجل تحسين الوضع الانساني، وتخفيف بعض أسوأ جوانب أزمة الكرامة الانسانية وتقليل حاجة الفلسطينيين للعون والاغاثة، يوجد هنالك عدد من الاجراءات التي يدعوا اليها الفريق الانساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تحت قيادة

منسق الشؤون الإنسانية وهي:

1. هناك حاجة الى إجراء تحسينات أساسية وضرورية تتعلق بمسألة حرية التنقل للفلسطينيين من أجل خلق تطور إقتصادي ملموس؛ ومن دون ذلك، ستستمر الاراضي الفلسطينية المحتلة في الاعتماد بشكل كبير على دعم المانحين. وفي هذا الإطار فقد دعا الفريق الانساني إسرائيل لرفع الحصار عن قطاع غزة وإزالة حواجز وعوائق التنقل الداخلية والقيود على الدخول والخروج في الضفة الغربية.

إن المناطق المفتوحة في قطاع غزة شاملة على ما يسمى بالمنطقة العازلة ومنطقة الصيد، بالإضافة الى منطقة سي في الضفة الغربية، بما فيها المناطق العسكرية المغلقة والمحميات الطبيعية، ومن أجل التنمية الفلسطينيينة ورفع القيود على الدخول الى مناطق الرعي الفلسطينية، الاراضي الزراعية ومصادر المياه، إذ تشكل جميعها خطوات هامة وضرورية باتجاه رفع وتحسين كسب رزق ومعيشة الفلسطينيين.

2. يتوجب على اسرائيل تجميد كافة عمليات الهدم وأوامر الإخلاء وضمان بإن أنظمة التخطيط والتقسيم تتوافق مع احتياجات الفلسطينيين.
3. يجب على اسرائيل، تماشيا مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وقف عملية بناء الجدار داخل الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، وتفكيك أو تغيير مسار هذه الأجزاء التي قد تم انشائها حتى الان باتجاه الخط الاخضر .
4. في ضوء عدم شرعية الاستيطان بموجب القانون الدولي الانساني، يجب على اسرائيل وقف نقل مواطنيها المدنيين الى المستوطنات في داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، تجميد كافة نشاطات الاستيطان وازالة ثكنات المراقبة للمستوطنات.
5. يجب على اسرائيل إيجاد نهاية لهجمات المستوطنين المحصنة والغير محاسبة قانونياً على الفلسطينيين وعلى ممتلكاتهم وذلك من خلال تطبيق وانفاذ قواعد القانون على السكان الإسرائيليين القاطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.
6. اخيراً، يتوجب على جميع السلطات ذات الصلة تطبيق آليات مناسبة للمسائلة من أجل ضمان احترام حقوق الانسان الدولية والقانون الانساني الدولي وانهاء مناخ الفلتان وعدم الملاحقة القانونية للانتهاك الحقوق السائدة والمنتشرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ويتضمن ذلك القيام بتحقيقات مستقلة للإنتهاكات الخطيرة لقانون حقوق الانسان الدولي والقانون الانساني الدولي.

Participating Agencies by Project in the 2010 oPt CAP

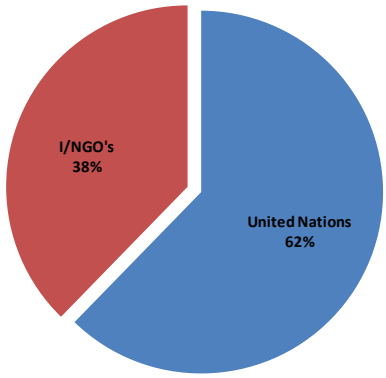

oPt CAP Funding Requests by Cluster/Sector